



# وطن الياسمين



العدد 86 تشرين اول 2018

نشرة شهرية تصدرها  
وزارة الإدارة المحلية والبيئة



وزارة الإدارة المحلية والبيئة

## بيئتنا نحمي ... وطننا الغالي نبني



### اليوم الوطني للبيئة



## وفد حكومي خدمني في المنطقة الساحلية



قام السيد رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس والسيد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف والوفد الوزاري المرافق له بتدشين عدد من المشاريع التنموية في محافظتي طرطوس واللاذقية (مشروع متحلق السيد الرئيس بشار الأسد في المدخل الجنوبي بمحافظة طرطوس، ومشروع عقدة الشيخ صالح العلي ومشروع خط جر القمصية لتأمين مياه الشرب بمحافظة طرطوس ومتحلق جبلة الشرقي الذي يبلغ طوله ٤٢٠٠ م ومبنى كلية طب الأسنان الجديد في جامعة تشرين، إضافة إلى معمل الألبان والأجبان ومعمل الأعلاف في منشأة مبقرة فديو، ومشروع تحويلة الحفة .

## توزيع مليارين وتسعمئة مليون ليرة سورية على مجالس المدن والبلدان والبلديات

أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف قراراً تم بموجبه توزيع مبلغ قدره ملياران وتسعمئة مليون ليرة سورية على مجالس المدن والبلدان والبلديات، وذلك عن الربع الثالث لهذا العام، بهدف تمويل ودعم الوحدات الإدارية في المحافظات لتغطية نفقاتها الإدارية والخدمية.

## الهلال الأحمر يوزع ٥ آلاف سلة غذائية في حوض اليرموك

أوصل فرع الهلال الأحمر العربي السوري بدرعا ٥٠٠٠ سلة غذائية ومثلها من أكياس الطحين مقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى خمس بلدات بمنطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي كدفعة أولى من خطة الاستجابة الإنسانية المقررة.

## إعادة الإعمار يبدأ من ملكية العقار

شاركت وزارة الإدارة المحلية والبيئة /المديرية العامة للمصالح العقارية/ في المعرض التخصصي «إعادة إعمار سورية» بدورته الرابعة في مدينة المعارض بدمشق، تأكيداً على أهمية الملكية العقارية في كونها اللبنة الأساسية في رسم أي خطة لإعادة الإعمار في سورية أو لتنفيذها.



## المصالح العقارية تنهي أتمتة الصحيفة العقارية الأولى في حماه

أنهت مديريةية المصالح العقارية في محافظة حماة أتمتة الصحيفة العقارية الأولى بمدينة حماة والتي تضم/١٢٥٠٠٠/عقار عبر تحويل السجلات والبيانات العقارية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية بهدف زيادة وثوقيتها وحفظها.

**أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم /٣٠٤/ المتضمن أسماء أعضاء مجالس المحافظات الفائزين بانتخابات الإدارة المحلية، والرسوم رقم /٣٠٥/ المتضمن أسماء أعضاء مجالس مدن مراكز المحافظات الفائزين بانتخابات الإدارة المحلية التي جرت بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٦.**

## تعاون دولي

إنجاز ورشات عمل حول إعداد وثيقة المساهمات المحددة وطنياً في إطار اتفاق باريس لتغيير المناخ بالتعاون بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP .



## وزارة الإدارة المحلية والبيئة تنفذ مجموعة من مشاريع الطاقات المتجددة في عدد من المحافظات السورية



## احتفالاً باليوم الوطني للبيئة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة تطلق حملات نظافة في المحافظات كافة

بالتزامن مع التحضيرات للاحتفال باليوم الوطني للبيئة الذي يصادف في الأول من شهر تشرين الثاني، والذي يقام هذا العام تحت شعار ( بيتنا نحمي - وطننا الغالي نبني) تنفذ وزارة الإدارة المحلية والبيئة مجموعة من الأنشطة والفعاليات البيئية والتوعوية وحملات النظافة في المحافظات كافة اعتباراً من ٢١ / ١٠ / ٢٠١٨ حتى نهاية العام . وتنطلق حملات النظافة من محافظة ريف دمشق (جرمانا، ضاحية قدسيا، ضاحية الأسد، صحنيا، أشرفية صحنيا)، ويتم تباعاً تنفيذ هذه الحملات في المحافظات كافة بهدف تحسين الواقع البيئي والحفاظ على النظافة العامة.

تقوم وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتنفيذ عدد من مشاريع الطاقات المتجددة في عدد من المحافظات، حيث نفذت الوزارة في مجال مشاريع ضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية عدداً من المشاريع في محافظة ريف دمشق، وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع ضخ مياه بئر صحنيا الزراعي بالطاقة الشمسية، ضخ مياه بئر معلولا، كما تم تنفيذ مشروع لضخ مياه بئر قرية الحميرة الزراعي، ومشروع ضخ مياه بئر قرية حلا الزراعي، ويتم حالياً تنفيذ مشروع ضخ مياه بئر رأس العين الزراعي بالطاقة الشمسية في مناطق عين التينة والجبة وقارة والنبك ودير عطية، كما قامت الوزارة بتنفيذ مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية في محافظات ريف دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحماه وحمص.

**للاطلاع على نشاطات الوزارة يمكنكم متابعة صفحتنا على الفيس بوك :**

**(( وزارة الإدارة المحلية والبيئة فجي سورية ))**

# بيئتنا نحمي... وطننا نبني

أن يملك الإنسان بيئةً نظيفةً خاليةً من التلوث فتلك خطوةٌ باتجاه رقيّه وتقدمه (صحيًا واجتماعيًا وبيئيًا)، كما أنها خطوةٌ على طريق النهوض بالوطن والاستمرار في نموه وازدهاره . ومقياس تطور المجتمعات البشرية تحكمه معاييرٌ عدةٌ في مقدمتها الاهتمام بالبيئة والسعي إلى جعلها خاليةً من أي شكل من أشكال التلوث الذي تنعكس آثاره السلبية على حياة الناس، فالبيئة السليمة من التلوث دليلٌ وعي المجتمع الذي يعيش فيها ومؤشرٌ حرص أفرادها على صحتهم وسلامتهم.

الإنسان أثمن ما في الوجود، ووجوده وسلامته مرتبطان بسلامة البيئة التي يعيش فيها ويتفاعل مع مكوناتها ومواردها المختلفة، وللإنسان دور كبير في المحافظة على البيئة وعلى سلامة نظمها البيئية، فعند حدوث أي خلل في توازن النظام البيئي أو أحد مكوناته فإن ذلك ينعكس على الإنسان بصورة مباشرة.

ومسألة الحفاظ على البيئة ليست مسألة تنظيمها القوانين وحدها، بل هي مسألة تربية بالدرجة الأولى يدعم نجاحها تخطيط توعية بيئية تشارك فيها فئات المجتمع ومتخذو القرار، وهذا يتطلب توجيه فئات المجتمع وتعميق وعيها بالمشكلات البيئية التي تواجهها في حياتها اليومية وحثها على انتهاج سلوك قويم تجاه البيئة، ومراعاة أصحاب القرار للبعد البيئي في القرارات المتخذة.

وانطلاقاً من أهمية العمل البيئي وضرورة خلق صلات تعاون وتنسيق بين مختلف الفعاليات الحكومية والجهات الخاصة والمنظمات والنقابات، وتكريساً للمادة ٢٧ من دستور الجمهورية العربية السورية التي تنص على «حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع، وهي واجب على كل مواطن»، تم اعتماد يوم وطني للبيئة وفق القرار رقم ١/٩٨٠٠ بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٧، ونص على إحداث يوم وطني للبيئة هو اليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل عام ليكون مناسبة للتذكير بأهمية الحفاظ على البيئة ومواردها، والتوجه نحو الإنسان نفسه وسلوكه البيئي معرفة ووجدانا ومهارة .

ويعد اليوم الوطني للبيئة تنويجاً لجهود الجهات الحكومية والأهلية والشعبية التي تعنى بالعمل البيئي،



حيث تنامي الاهتمام بالشأن البيئي خلال العقد الأخير في سورية بشكل ملحوظ، وأدرج مفهوم حماية البيئة والتنمية (المستدامة) في خطط الحكومة ومشاريع الوزارات ذات العلاقة، كما أحدثت المجالس والهيئات والمديريات المختصة، وتم تشجيع تأسيس الجمعيات البيئية لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في حماية البيئة وخطط التنمية . وصدر العديد من القوانين والمراسيم التشريعية الرامية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، كما تم تدشين واستثمار العديد من المشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى إدارة الموارد البيئية . ويهدف حماية البيئة ومواردها الطبيعية صدر قانون البيئة رقم ١٢/ عام ٢٠١٢ والذي ينظم التوجه نحو الطاقات المتجددة، وتم استحداث الضابطة البيئية لرفد عمل المفتشين البيئيين، وتضمن القانون أعضاء التجهيزات والتقنيات والمواد المستوردة التي تسمح بتفادي أو تقليص أو القضاء على أشكال التلوث من ٥٠٪ من الرسوم الجمركية، وحصول كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بنشاطات تساهم في المحافظة على البيئة على تخفيضات ضريبية ويشكل اليوم الوطني للبيئة مناسبة لإعادة النظر بسياسات العمارة الخضراء في سورية وتأمين آليات تنفيذ مشاريع الإدارة البيئية المتكاملة إضافة إلى رفع سوية واقع النظافة في جميع المحافظات



# نحن والبيئة.. وبناء الوطن

الزراعية ضمن دورة زراعية منتظمة، بهدف المحافظة على التوازن البيولوجي في النظم الزراعية، وتطبيق سلوكيات إيجابية تجاه المراعي والغابات، وتقليل التلوث البيئي بأنواعه المختلفة، والتعاون والمشاركة في المشاريع البيئية، ولا بد من العمل على تنمية الوعي البيئي الكامن في معرفة الحقوق والواجبات نحو البيئة المحيطة، وتقديم الاحترام والأخلاق الاجتماعية تجاهها. وهنا يظهر دور المؤسسات المجتمعية في المحافظة على

البيئة، حيث تلعب المؤسسات المجتمعية دوراً مهماً في المحافظة على البيئة عن طريق زيادة الوعي بمخاطر التلوث البيئي وتطوير المعرفة البيئية، فالجهات الإدارية والأجهزة المسؤولة تعد ذات أهمية كبيرة في المحافظة على البيئة، فهي التي تصدر القوانين والتشريعات التي من شأنها الحد من خطر التلوث البيئي، وتنص هذه القوانين على منع استخدام المواد الكيماوية الضارة التي تؤثر في حياة الكائنات الحية، كما تقوم هذه الجهات الإدارية بوضع مواصفات قياسية متجددة باستمرار، لمواكبة الأنواع المختلفة للتلوث. أما المؤسسات التعليمية والمتمثلة بالجامعات والمعاهد التعليمية والمدارس وتقوم بالتفاعل والتأثير في الأفراد بشكل مباشر، لذا يجب استغلال ذلك في وضع مناهج وخطط دراسية تهتم بدراسة البيئة والتلوث البيئي بأنواعه، والطرق الصحيحة للتخلص منه، وكذلك المؤسسات العلمية والمراكز البحثية فلا ينحصر دورها على تقدير حجم الملوثة

في البيئة، لذا يجب أن تطور هذه المؤسسات من أدائها نحو البيئة عن طريق تقديم أبحاث علمية تهدف إلى معالجة التلوث البيئي بأنواعه، والحد من استخدام المواد الملوثة للبيئة، أيضاً فإن الهيئات الإعلامية تساهم في زيادة الوعي البيئي، ونشر المعرفة بالطرق الفعالة للتخلص من النفايات والفضلات، كما تعمل على توضيح مخاطر التلوث البيئي والآثار السلبية الناتجة عنه.

البيئة ذات أهمية كبيرة للإنسان، فهي أصل نشأته وفيها يحيا وعليها يموت ويقضى أجله، وتعد المشكلات البيئية مشكلات سلوكية بالدرجة الأولى، وإن الإنسان بسلوكه الخاطئ تجاه البيئة هو المسؤول الأول عن الخلل الذي أصاب البيئة وما تولد عن ذلك من مشكلات بيئية، ومنها التصحر وتراجع التنوع الحيوي والتلوث بأنواعه المختلفة والتغيرات المناخية وثقب الأوزون -إلخ

لذا يجب أن يسعى الإنسان إلى المحافظة على سلامة النظام البيئي عن طريق التخلص الصحي من النفايات، حيث تمثل النفايات المواد التي تنتجها الكائنات الحية في البيئة الطبيعية المحيطة بها، ويتعامل هذا النظام معها باعتبارها مصادر يمكن استخدامها بفاعلية ضمن دورة منتظمة، ويتمثل دور

الأسرة والأفراد في التخلص منها بطرق صحية للمحافظة على البيئة عن طريق الموازنة بين كمية المشتريات ومقدار الاستهلاك، فضلاً عن استخدام مواد متعددة الاستعمال، مثل استخدام كيس القماش بدلاً من أكياس النايلون التي تستخدم مرة واحدة كاستخدام القوارير الزجاجية بدلاً من الورقية، وإعادة استخدام فضلات المطبخ والمواد الغذائية كقطعام للطيور والماشى وبعض الحيوانات الأخرى، إضافة إلى تخمير الفضلات العضوية بطرق صحية واستخدامها كسماد عضوي للنباتات والمزروعات

كما أن للأفراد دوراً كبيراً في الحد من التلوث البيئي عن طريق حفظ الطاقة من خلال التقليل من استخدام السيارات، والزيت والفحم الحجري، وتوفير الطاقة الكهربائية عن طريق استخدام الأجهزة المنزلية والمصابيح عالية الكفاءة، بالإضافة إلى إطفاء المصابيح والأجهزة غير المستخدمة سلوك الأفراد يرتبط بمدى سلامة وصحة البيئة من خلال اتجاهات مختلفة، منها العناية بالأراضي الزراعية عن طريق تخصيب الأرض، وإضافة المواد العضوية، وتنويع زراعة المحاصيل



# إعادة الإعمار واسـ



كثير من دول العالم خرجت من أتون الحروب التي مزقت الخدمة العامة من أجهزة ونظم، ولذا فإنها كانت في حاجة إلى تدخل سريع وعاجل لإعادة بناء قدرات الخدمة العامة والإدارة المدنية والخدمات المحلية، لضمان التنمية (المستدامة)، والتي بدورها تُعد شرطاً لازماً لاستمرار الأمن والسلم .

تُعد إعادة الإعمار والتنمية بعد تسوية النزاعات من الاستراتيجيات الأساسية في أغلب الدراسات والأبحاث الإنسانية المعنية بالكوارث والحروب، وتتركز حول بناء وحفظ السلام، وقد ظهرت توجهات جديدة تسعى إلى تعميم عملية إعادة الإعمار والبناء بتقوية نظم الخدمة المدنية، وذلك في ما يتعلق بالمبادرات التنموية.

يسعى عادةً أصحاب القرار إلى تيسير عملية تكامل جهود إعادة الإعمار والتنمية وإدراجها ضمن الإطار الواسع لأهداف التنمية، بتركيز الجهود والانتباه إلى الإجراءات التي تؤدي إلى تمهيد طريق النمو وإعادة الإحياء والبناء، في ظل وجود إطار استراتيجي واضح لاستخدامه كمرجع معياري. تشير الدروس المستفادة من الخبرات والتجارب السابقة في مجال جهود إعادة الإعمار والتنمية، إلى العديد من نقاط الضعف على المستويات كافة، وهي تتراوح ما بين المفاهيم والاستراتيجيات والتطبيقات، وعلى سبيل المثال إنشاء نماذج لإعادة الإعمار والتنمية، منقولة أو مستوحاة من الخارج، وبمشاركة مجتمعية ضئيلة جداً أو حتى من دون أي مشاركة، تركز في معظمها على بعض جوانب إعادة الإعمار والتنمية، وخاصة موضوع نزع الأسلحة، والتسريح وإعادة التوطين، و/أو الدمج، ولكن البرامج الفعالة هي المبنيّة على تجارب مأخوذة من نماذج مفضّلة وتنموية وشاملة، ولا تغفل البعد البيئي، والتي تستفيد من دون تبني مطلق لمخرجات ورش العمل الإقليمية، والمؤتمرات، والزيارات البحثية/الدراسية، وبطبيعة الحال لا تغفل عن محاور الأساسية كإعادة بناء الخدمة العامة، وبناء قدرة الدولة على تقديم الخدمات، مع التركيز على إدارة الموارد البشرية وتطويرها، واكتساب المهارات، وإعداد خطط استراتيجية للتنفيذ، ورفع قدرات المؤسسات القائمة، وتعزيز دور التشاركية وتنظيم الدولة من خلال وحدات إدارية صغيرة، بما في ذلك تعزيز، وإعادة تنظيم وتطوير الهياكل الإدارية، ويشمل ذلك التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات والتمويل والموارد البشرية ومتطلبات الحوكمة، ومحاربة الفساد مع التركيز على النظم والإجراءات والآليات وضبط سلوك المسؤولين وتوفير الإرادة السياسية لتطبيق الاتفاقيات وخطط العمل.

تقدم المراجع العالمية تصنيفات مختلفة لجملة الأنشطة في استراتيجيات إعادة الإعمار، مثل إنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير بديلة عن الحرب والسلم، وانتخابات

ومؤسسات وأنشطة حكومية لتعزيز العمل الشبابي ودعم السياسات الاجتماعية على مستوى المجموعات السكانية وخلق مصادر الدخل، ودعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي، والفعاليات الثقافية، وانتخابات مجالس محلية، وتمكين المرأة، وإعادة دمج العائدين من اللجوء لبناء المجتمعات وتحضير تشكيل منظمات قائمة على المجتمع نفسه، من أجل زيادة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وتعبئة الموارد المحلية لتطوير وتشجيع التخطيط الإنمائي المحلي، لإعادة تأسيس سكان مجتمع محلي مستقرين.



# تراجييات البناء

حلب وحمص وتدمر، فتتطلب وضع وتطوير برامج تنظيف وإعادة تأهيل وترميم وإعادة بناء يحترم طابعها التراثي التاريخي الحضاري ويحافظ عليه.

فالمساكن والمجمعات السكنية تتطلب لحظ حدائق ومساحات عامة، ومكاتب حكومية، ومتاجر ومساحات تجارية وأسواق. يبرز هنا دور مميز وخاص للمجالس المحلية في المحافظات والبلديات، ودور نشيط ومبادر للقطاع الخاص، ودور قيادي للدولة، من خلال إنشاء شركات عقارية في المدن الكبرى، وكذلك تنشيط مشاريع محلية في كل المناطق إن كل ذلك مجتمعاً يشكل سياسة وطنية شاملة ومتكاملة العناصر، تركز على وضع تشريعات جديدة ملائمة لمرحلة إعادة الإعمار، يلحظ فيها دور كبير للقطاع الخاص، والمجتمع المدني من خلال منظماته وجمعياته من المهم جداً أن يتم درس وتقييم وتحديد المخاطر البيئية، وفرص تشكيل وتقييم السياسة والخطط والبرامج التنموية المناسبة، ويمكن لهذه السياسات أن تتيح فرص التنمية (المستدامة)، أخذاً بعين الاعتبار الظروف الخاصة بسورية.

إن لسنوات الحرب في سورية آثاراً بيئية كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، تطال الصحة البشرية والعيش، وكذلك خدمات المنظومات البيئية، فالآثار المباشرة، مثل: التسربات الكيميائية، ولا سيما الزيوت ومشتقات البترول والمواد الصناعية الكيميائية، والنفايات من كل الأصناف والأنواع، وفي المقدمة منها النفايات الخطرة، وكذلك الألغام الأرضية، وتلويث الموارد الطبيعية والأوساط البيئية من هواء ومياه جوفية وسطحية وتربة، وتدمير موائل التنوع الحيوي، النباتي والحيواني، والتدهور الفضيع للموارد الطبيعية. ومن جهة أخرى الآثار غير المباشرة. الناتجة عن الاقتصاد المرافق لضغوط الحرب، من هجرة قسرية ونزوح السكان وانتقالهم إلى مناطق أخرى داخل البلد وخارجه، بحثاً عن الأمن وأسباب الحياة. كل هذه الآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل كامل وعميق، منعاً لتقويض عمليات إعادة الإعمار والبناء في هذه المرحلة إن الهدف الأساس للإدارة البيئية وللتقييم البيئي الاستراتيجي وللدراسات البيئية للمشاريع وخطط الإدارة البيئية الخاصة بكل منها، يكمن في تحديد المخاطر البيئية من جهة، وتحديد الفرص البيئية من جهة أخرى، بحيث يتم أخذها بعين الاعتبار، ودمجها في خطط التنمية وإعادة الإعمار وإعادة ترميم وتعزيز وتطوير القطاعات الاقتصادية برمتها هذا يستلزم تعزيز الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية كأساس لإعادة إعمار (مستدامة)، وتعظيم الفوائد من هذه الموارد. فالإدارة البيئية توفر فرصاً لتعزيز وتقوية حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية، وتنظم عملية استثمارها (المستدام).



وعلى ما سبق لا بد من إعادة ترميم وتنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية السورية، وفي مقدمتها القطاعات التي تضررت كثيراً خلال سنوات الحرب، مثل الصناعة والزراعة ولا بد أيضاً من وضع مخطط شامل عقلاني وواقعي، يبنى على تطوير تقنيات جمع المعلومات، وتقييم الوقائع الميدانية، ووضع مخطط لإدارة مخاطر الكوارث. إن إعادة توطين النازحين العائدين إلى سورية، سواء إلى مناطقهم ومدنهم وبلداتهم وقراهم، أم إلى مناطق أخرى، تتطلب توفير السكن والخدمات الأساسية وفرص العمل هناك أيضاً مناطق ومدن غنية بإرثها التراثي العظيم، مثل



وزارة الإدارة المحلية والبيئة  
[www.mola.gov.sy](http://www.mola.gov.sy)  
فاكس : 00963112318928  
هاتف : 00963112318928